

إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تحت إشراف السيدة الوزيرة
المكتبة بالإسكان
محترم المجلس النواب

الموضوع: سؤال كتابي

البلاغ الصحفي الصادر عن هيئات المجتمع المدني بحي حمرية المدرج ضمن برنامج مدن بدون
صفيح عقد مدينة جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيدة الوزيرة المحترمة، أن جمعيات المجتمع المدني بحي حمرية التابع لجماعة جرسيف أصدرت بتاريخ فاتح ماي 2019، بلاغا صحفيا، ومما جاء فيه: "بصفتنا ممثلي المجتمع المدني المشاركين في عملية إحصاء قاطني دور حمرية بجرسيف، وبعد مشاركتنا في عملية الإحصاء وعملية دراسة الملفات، فوجئنا بتغييبنا خلال عملية دراسة الشكايات والطعون الواردة على السلطات المحلية من طرف ساكني الحي غير المدرجين في لائحة المستفيدين.

وبناء عليه، قمنا نحن الموقعين أسفله، بعقد اجتماع يوم الأربعاء فاتح ماي، وبعد دراسة هذا المستجد، ووعيا منا بدور المجتمع المدني ومركزات الديمقراطية التشاركية والحكمة الجيدة، وحرصا على الشفافية، نوضح للرأي العام ما يلي:

خلال شهر يونيو من السنة الماضية، تم استدعاؤنا للمشاركة في عملية إحصاء قاطني دور حمرية في إطار برنامج إعادة إيواء ساكني دور الصفيح، وكممثلين للمجتمع المدني المحلي داخل لجنة الإحصاء المكونة من وزارة الاسكان ومصالح العمالة والجماعة وأعوان السلطة. وبعد عدة اجتماعات، أولها مع عامل الإقليم بصفته رئيس اللجنة الإقليمية، وبعدها مع الباشا بصفته رئيس اللجنة المحلية ومع قائد المقاطعة الإدارية الرابعة. وبعد توزيع اللجان الفرعية انطلقت عملية الإحصاء.

وقد عملنا بكل تجرد وتفان لإنجاح هذا الإحصاء والمساهمة في تدليل الصعوبات واللبس أمام بقية المشاركين في اللجنة المذكورة، باعتبارنا من سكان الحي وعلى دراية تامة به. لقد تم إشراكنا كمجتمع مدني في العملية، ليس بغرض الإخبار ولا بهدف الاستشارة وإنما إشراكا كاملا، تواجدا خلاله منذ البداية والإعداد إلى مرحلة دراسة الملفات، إلا أنه خلال الوصول إلى مرحلة دراسة الشكايات والطعون، وهي مرحلة حساسة وخطيرة، تم تغييبنا وتحييدنا من اللجنة.

وبعد أن وجدنا أنفسنا في وضع المتهم، محاصرين بشكايات وتهجمات وأسئلة المتضررين والمعترضين على لائحة المستفيدين، وملاحظتنا للانتقائية في التعامل مع الشكايات، فإننا نعلن

للرأي العام أننا نخلي مسؤوليتنا من عملية دراسة الطعون، إلا في حالة تحقق الآتي:

- (1) البث في جميع الشكايات من طرف اللجان الفرعية؛
 - (2) إشراك المجتمع المدني في جميع العمليات المرتبطة بعملية إعادة إيواء قاطني حي حمرية، بما فيها عملية دراسة الطعون والمعاينة...؛
 - (3) إعطاء الفرصة للجمعيات للتمعن في حالات الإقصاء والأخطاء، وتقديمها على شكل لائحة جماعية ليتم البث فيها من طرف اللجان الفرعية؛
 - (4) عقد اجتماع مع جميع المتدخلين من أجل حل مشكل عمق البقع السكنية، بالمنطقة 23؛
 - (5) تعجيل البث في شكايات السكان المتواجدين بالمنطقة التي ستمر منها الطريق 40؛
 - (6) التسريع بعملية إعادة الإيواء، وتكثيف الجهود للإهاء هذا المشكل الذي عمر طويلا.
- وحيث أن هذا البلاغ الصحفي تضمن إشارة واضحة إلى مجموعة من الاختلالات، ومطالب الهدف منها تصحيح الوضعية في منطلقها، وهو ما يتطلب التفاعل معه.
- لذا أسألكم السيدة الوزيرة المحترمة:
- ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل معالجة المطالب المتضمنة في البلاغ الصحفي الصادر عن هيئات المجتمع المدني بحي حمرية المدرج ضمن برنامج مدن بدون صفوح "عقد مدينة جرسيف"؟
- وما هي الآجال الزمنية والإجراءات العملية للتدخل وتصحيح الوضع؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد